يقبضه ومنها ما يفعله بعض الناس اذا كان عنده ثمر قد استقى عليه وبرء السعر رخيصا واراد بدله بثمر من الثمر المقبله ممن يعطيه بدله ثمر جيد فلا فهذا ابا القرض المحض وانما بدل ثمرا بثمر شيئا بشيء وابدال الثمر بالثمر نسيئة لا يجوز بل هو ربا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عنه والقرض المندوب اليه اذا كان قصد المقرض الارفاق بالمقترض ونفعه واما اذا كان قصده نفع نفسه وبدل ثمر بثمر فليس بقرض واخاهو بيع نهى عنه لانه بيع ثمر بثمر قال عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما السلف على ثلاثة اوجه سلف تسلفه تريد به وجه الله فلك وجه الله وسلف تسلفه تريد به وجه صاحبك وسلف تسلفه لتأخذ ثمنا بحيث فذلك الربا ومنها ما يفعله بعض الناس يقرض غريمه لدراهم وغيرها ويسامح عنه في الاشيفا فيسامحه الغريم في الباقي اذا باعه فيميل له بيع وغيره من الناس بيع اغلا منه لان العميل يقرضه ويسامحه في الاشيفا ويقول يسلف ويسامح ويأخذ ويعطي ولا يعلم المتعاقدان ان هذا ربا وان كل قرض جر نفعا فهو ربا وانه اذا زاده في السعر لاجل تأخيره بعض الدين الذي قد حل عليه كان ما يأخذه في مقابلة التأخير ربا بن جنسه في الجاهلية الذي نطق القرآن بتحريمه وقد ذكر العلماء ان من كان له قرض عند رجل او عليه دين حال فاهدى اليه صاحب الدين هدية قبل الوفاء انه لا يقبلها بل يردها فان لم يفعل فليحسبها من الدين الذي له في ذمته المحل وقد جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اقرض احدكم احد قرضا فاهدى اليه او حمله على الدابة فلا يقبله الا ان يكون جرى بينه

وبينه قبل ذلك وتذهب بركته وعافيته في الآخرة اعظم مما فيه به صاحبه في الدنيا وعدم بركته فيه فاذا احل الدين على المعسر يجوز لغريمه التحيل على قبضه عليه بل كما قال تعالى فنظرة الى ميسرة الآية وان كان الغريم مليئا واراد ان يسلم اليه ويعامله فليدفع اليه الدراهم ويقبضها البائع ويرد بها الى بيته ولا يدفع فيها بضاعة الحال فاذا تملكها واخذت عنه يوما او يومين يتصرف فيها بما شاء او وفاه منها او من غيرها فهذا لا بأس به انشاء الله واما الاشيفاء بها في مجلس العقد فلا ينبغي لكم لانه ذريعة الى الحيل والحيل كلها محرمة وكذلك اذا حل الدين على المدين فلا يقبضه بالقبض الشرعي واما التحيل على قبضه على صاحبه فلا ينبغي ايضا بل يأخذ صاحبه ولا يبيع على الذي وفاه منه الا قليلا ولا كثيرا فان احب البيع فليبعه طعاما غير الطعام الذي قبضه منه فتحصل المعاملات ويحصل المقصد الشرعي ولا حيلة ولا خداع عن الاحيال التي لا يجوز فعلها وعليها ومنها ما يفعله بعض الناس اذا كان له في ذمة رجل طعام معلوم استوفاه منه بثمرة في رؤس النخل يأخذ ما خرج ثم باعها وهذا لا يجوز نص عليه العلماء ونهوا عنه وذكروا ان من اشتراه بالكيل او الوزن لا يحصل قبضه الا بكيله ووزنه فان قبضه جزافا كان قبضا فاسدا لا يجوز له بيعه حتى يكال ويوزن لانه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه وفي الحديث الآخر انه نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع المشتري وصاع البائع وفي حديث آخر انه صلى الله عليه وسلم قال للعثمان اذا سمعت بالكيل فكل وقد منها ما يفعله بعض الناس في الاحساء وغيرها يشترون الطعام من اهل بيت المال وغيرهم ثم يبيعونه قبل قبضه وهذا لا يجوز بل ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه نهى وقال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى

يقبضه